

لجنة مكافحة الإرهاب المديرية التنفيذية



مكتب الإعلام • ١٧١٢-٤٥٧-٢١٢-١ • CTED@un.org • <http://www.un.org/sc/ctc>

صحيفة الوقائع ٤

لجنة مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان

أصبحت الصلة بين مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان محل اهتمام كبير منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وفي حين أن لآليات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان المسؤولية الرئيسية لرصد اتساق تدابير مكافحة الإرهاب التي تتخذها الدول مع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، شدد مجلس الأمن واللجنة مراراً على أنه يتعين على الدول أن تكفل امتثال أي تدابير تتخذها لمكافحة الإرهاب لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، وأنه عليها أن تتخذ تلك التدابير وفقاً للقانون الدولي، لا سيما قانون حقوق الإنسان، وقانون اللاجئين، والقانون الإنساني.

واتفقت اللجنة في ربيع ٢٠٠٦ على أن تمثل مديريتها التنفيذية في عملها للمبادئ التوجيهية التالية:

- إسداء المشورة إلى اللجنة، بما في ذلك بشأن حوارها المتواصل مع الدول عن تنفيذها للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وقانون اللاجئين، والقانون الإنساني، فيما يتصل بتحديد وتطبيق تدابير فعّالة لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)؛
- إسداء المشورة إلى اللجنة بشأن كفالة امتثال أية تدابير تتخذها الدول تنفيذاً لأحكام القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥) للالتزامات تلك الدول بموجب القانون الدولي، لا سيما قانون حقوق الإنسان الدولي، وقانون اللاجئين، والقانون الإنساني؛
- ربط الصلة مع مفوضية حقوق الإنسان، وعند الاقتضاء، مع المنظمات الأخرى المعنية بحقوق الإنسان في المسائل المتصلة بمكافحة الإرهاب.

وتلقت اللجنة منذ إنشائها إحاطات من طرف المفوضة السامية السابقة ماري روبنسون، والفقيه سارجيو فييرا دي ميلو، وقد قدمت المفوضية مذكرات إعلامية إلى اللجنة بشأن التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان، في سياق مكافحة الإرهاب. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، استمعت اللجنة إلى الأستاذ مارتن شاينين من فنلندا، المقرّر الخاص للجنة الأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب.

وظل الدعم الدولي لضحايا الإرهاب والتضامن معهم من أولويات الأمم المتحدة. وفي أواخر عام ٢٠٠٥، اعتمدت الجمعية العامة قراراً يؤكد من جديد أن "أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب... أنشطة تهدف إلى تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية". وأكدت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ "أهمية مساعدة ضحايا الإرهاب وتقديم الدعم لهم ولأسرهم كي يواجهوا خسائرهم ويتحملوا مصابهم". وقد شددت على هذه المسألة أيضاً كل من مجلس الأمن، والاستراتيجية الشاملة للأمن العام المتعلقة بمكافحة الإرهاب، ومبادرات المنظمات الإقليمية.